



مالي: تجديد الدعوة لإصدار قانون لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)



فانتا كامارا

كانت فانتا كامارا في الخامسة من عمرها عندما أجري لها تشويه الأعضاء التناسلية (ختان الإناث). وفي أثناء عملية البتر أصيب حالها بضرر بالغ، كان من نتائجه أنها أصيبت بسلس البول. واضطرت لترك المدرسة، لأن الطلبة الآخرين، الذين لم يستطيعوا تحمل الرائحة الناجمة عن إصابتها، أخذوا يسخرون منها. وفي القرية كانت تقضي وقتها في غسل ملابسها التي تتسخ مرارا بفعل تدفق البول دون انقطاع. وأصبح المجتمع الذي فرض عليها، وفقا لتقاليد، أن تعاني عملية الختان، هو نفسه يتجنبها نتيجة للأذى الذي الحقه بها. وأصبحت حالتها، التي زاد من تعقيدها عدم التعليم، تنذر بمستقبل حالك.

وليس حالة فانتا حالة منعزلة في مالي. فختان الإناث يمارس في جميع مناطقها ويبلغ معدل انتشاره 92 في المائة، وفقا للمسح الديمغرافي والصحي الثالث لعام 2001 في هذا البلد. ولا تقوم بهذه الممارسة الخانات التقليدية فحسب، بل تجربها أيضا القابلات وأفراد المهن الطبية المتقاعدون. وتمارس في مالي ثلاثة أشكال لختان الإناث: الإزالة الجزئية أو الكاملة للبظر، وإزالة البظر بأكمله مع قطع الشفرين الكبيرين، وأشدّها إزالة جميع الأعضاء التناسلية الخارجية وخياطة جانبي فتحة المهبل معا بحيث لا تتاح لإفحة مهبلية صغيرة (الختان الشامل). ويمكن أن تكون للختان، الذي يُجرى عادة بدون مخدر، آثار مدمرة. وهو يجري في مالي عادة للفتيات دون سن 10 سنوات، وللبيعض في سن لا يتجاوز 3 أشهر. وقد تترتب على البتر عواقب صحية مدى الحياة، منها الالتهاب الدائم والصدمة العصبية والألم المبرح في أثناء التبول والدورة الشهرية والاتصال الجنسي والولادة. وتلقى كثير من الفتيات حتفهن من البتر، وعادة ما ينتج ذلك عن النزيف أو التلوث.

وأخيرا جاءت انباء جيدة لفانتا، بعد ان قال الاطباء في مالي بانهم غير قادرين على معالجتها من سلس البول ، ففي فبراير/شباط من العام الماضي، نظمت المساواة الآن استشارات طبية لفانتا في فرنسا، بمساعدة من بعض الجهات الداعمة للمساواة الآن التي مولت سفرها إلى باريس، وأعدت الترتيبات لكي ترى بعض خبراء الطب هناك. أشارت الفحوص التشخيصية إلى أن مدى الأذى الذي لحق بفانتا يُستبعد معه إجراء جراحة بدون رعاية مكثفة بعد العملية، وهو أمر لم يكن في إمكانها الحصول عليه في قريتها بمالي. ومع أن هذا الأنباء كانت مخيبة للأمل، فقد أدهشت فانتا الأطباء بتحسّن غير عادي. لقد استجابت بطريقة ايجابية للمضادات الحيوية، مما مكنها من التحكم بدرجة أفضل في سلس البول، ويمكن ان يعزى ذلك وفقا للاطباء ، الى تقوية المثانة التي تحدث اثناء البلوغ. ويقوم أحد مقدمي الدعم للمساواة الآن أيضا بتمويل تعليم فانتا من خلال الدروس الخصوصية التي نظمتها لها الرابطة المالية لرصد وتوجيه الممارسات التقليدية، وهي من شركاء المساواة الآن في هذه الحملة. وتحرز فانتا تقدما كبيرا. وهي الآن في باماكو، عاصمة مالي، حيث تجري إعادة إدماجها في المجتمع وتكوّن صداقات جديدة. وتقول إنها تود أن تصبح ناشطة في مكافحة ختان الإناث للمساعدة على استئصال هذه الممارسة الضارة.

ومن دواعي الأسف أن من غير الممكن مد يد المساعدة لجميع الفتيات والنساء اللواتي تعانين من النتائج السلبية لختان الإناث كلا منهن على حدى، وأن الضرر الواقع في كثير من الأحيان يتجاوز حدود الإصلاح بالوسائل الطبية. والمطلوب هو سن قانون لمكافحة هذه الممارسة للمساعدة في منع فرضها. وتتعاون الرابطة المالية مع قرى مجموعها 80 قرية في أقاليم كيبس وسانانكوروبا وديويلا وكانجبا، من بينها 53 قرية تعهدت بالتخلي عن هذه الممارسة. وتتخرط الخانات هناك الآن في أنواع أخرى من الأنشطة المدرة للدخل. وتوّج الوعي الذي أحدثته هذه الأنشطة بإصدار قوانين أهلية غير مكتوبة بحظر الختان وفرض جزاءات على أي شخص يكتشف قيامه بالختان أو

المساعدة فيه. غير أن القلق يساور هذه المجتمعات المحلية من أن تكون جهودها بلا طائل لاحتمال زواج بناتها من أبناء المجتمعات الأخرى الكثيرة التي لم تتخل عن الممارسة وإجبارهن على الخضوع لتشويه أعضائهن التناسلية. كذلك، نظرا لعدم وجود قانون وطني يحظر ختان الإناث، تمثل مالي ملاذا آمنا لممارسي الختان القادمين من بوركينا فاسو والسنغال وغينيا-كوناكري، الذين يأتون بالفتيات عبر الحدود ويجرون البتر لهن في مالي هربا من العقاب في بلادهم. وترى الرابطة المالية أنه لا بد من إصدار قانون وطني يحظر ختان الإناث على نحو عاجل لضمان حماية أرواح وصحة آلاف النساء والفتيات من الآثار الضارة لختان الإناث.

وقد صدقت مالي في عام 2005 على بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلقة بحقوق المرأة في أفريقيا، الذي يقتضي من الدول الأطراف في المادة 5 حظر ختان الإناث من خلال تدابير تشريعية معززة بالجزاءات. وهذا بالإضافة إلى المادة 1 من دستور مالي، التي تبين حق جميع المواطنين في السلامة الشخصية وتضمن حماية جميع المواطنين من المعاملة اللاإنسانية والقاسية والمهينة، كما تفعل التزامات مالي الدولية المماثلة الأخرى. وعقدت الانتخابات مؤخرا في مالي وتم تعيين مجلس وزراء جديد. وقد أعلن كل من رئيس الجمعية الوطنية، السيد تراوري، ورئيس لجنة الصحة، الدكتور عمر ماريكو، معارضتهما لختان الإناث. وعرض الدكتور ماريكو، وهو من أعضاء المعارضة في البرلمان، صياغة قانون لمكافحة ختان الإناث على وجه التحديد. ويلزم الآن القيام بمزيد من الدعوة لتشجيع الحكومة على الوفاء بالتزاماتها وسن قانون قوي لمكافحة ختان الإناث فضلا عن دعم التثقيف والتوعية للمجتمعات المعنية بشأن أخطار الختان.

ولا تنفرد مالي بختان الإناث. بل تشير التقديرات إلى أن ما يزيد على 130 مليون امرأة وفتاة قد تعرضن للختان على نطاق العالم وأن مليونين من الفتيات في العام، أو 6 000 في اليوم الواحد، معرضات لخطر أن يُجرى لهن الختان. وختان الإناث، باعتباره شكلا حادا من أشكال الممارسات التقليدية الكثيرة التي تستخدمها المجتمعات لحرمان المرأة من المساواة، يجد من يدافع عنه بين صفوف كل من الرجال والنساء بصفته أحد طقوس البلوغ وشرطا اجتماعيا مسبقا للزواج. وهو يستخدم في محاولة للسيطرة على حياة المرأة الجنسية. غير أن 16 بلدا من مجموع 28 بلدا أفريقيا يمارس فيها ختان الإناث قد أصدرت قوانين لحماية الفتيات من هذه الممارسة الضارة. ويبدو أن هذه القوانين تحدث أثرا في الحد من انتشار الختان، ولا سيما في بلاد مثل بوركينا فاسو، التي يعلن فيها عن القانون ويجري تنفيذه.

إجراءات يُنصح باتخاذها

يُرجى الكتابة إلى السلطات المالية وحثها على تقديم دعمها لتقديم وإقرار قانون لمكافحة ختان الإناث على سبيل الأولوية العاجلة. ويرجى ذكر الآثار الضارة للختان وتذكيرها بالتزامات مالي بالقضاء على ختان الإناث وإنهاء التمييز ضد النساء والفتيات، وذلك بموجب القانون الدولي، وخاصة البروتوكول الذي صدقت عليه مؤخرا بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، فضلا عن دستور مالي ذاتها. كما يرجى حثها أيضا على اتخاذ التدابير ودعم الجهود المبذولة لتثقيف المجتمعات المحلية التي تمارس الختان بشأن آثاره الضارة. وتوجه الرسائل إلى:

معالي السيدة ماجا سينا دامبا وزيرة تعزيز شؤون المرأة والطفل والأسرة	معالي السيد ماهارافا تراوري وزير العدل	فخامة الرئيس أمادو توماني توري
H.E. Mme Maiga Sina Damba Minister for the Promotion of Women, Children and the Family BP 2688, Hamdalaye ACI 2000 Rue de l'Obelisque Porte 99 Bamako, MALI	H.E. Maharafa Traoré Minister of Justice BP 97, Quartier du fleuve Bamako, MALI	H.E. Amadou Toumany Touré President BP 1463, Koulouba Bamako, MALI
باماكو، مالي فاكس: +223-2-22-75-24	باماكو، مالي فاكس: +223-2-23-00-63	باماكو، مالي فاكس: +223-2-22-46-94

والرجاء إبقاء المساواة الآن على علم بما تقومون به من أعمال وأن ترسلوا نسخاً من أي ردود تتلقونها إلى أحد عناوين:

Equality Now, P.O. Box 20646, Columbus Circle Station, New York, NY 10023 USA

Equality Now, P.O. Box 2018 00202, Nairobi, KENYA

Equality Now, P.O. Box 48822, London WC2N 6ZW, UK